رد على مراجعة وتعقيب

تتعلق ببحث

«رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية»

سعود بن عبدالله آل حسين

الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

نشر الدكتور إبراهيم الشمسان الأستاذ في قسم اللغة العربية في كلية الآداب في جامعة الملك سعود مراجعة في هذه المجلة في المجلد الثامن ـ العدد الرابع ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م تعقيباً على ما نشرته أنا في العدد الثاني من المجلد الثامن في جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ تتعلق ببحث «رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية» وليس ما عقب به في هذه المجلة بأول ما وصلني منه في هذا الشأن، بل قد سبقته هنيَّات كلها تدور في فلك واحد، وتنم عن سبب واحد، فلقد كتب في جريدة الجزيرة في العدد ١٣٣ في يوم الاثنين ٢/ ١٢/ ٢٠٠٥م فعرفت من أي بحث انطلق، ومن أي إناء غرف، ويوم أن نشر المراجع تعقيبه تمنيت أن تكون مراجعته مدعمة بدليل أو حجة، أو مستندة ومحتكمة إلى أصول الكتابة العربية، أو مستدلة بحكم النظير وحاله، وكم تمنيت أنه أحال إلى مصدر أو مرجع ولو مرة واحدة وابتعد عن المسلمات التي في ذهنه؛ لأن المعول عليه في المناقشة وترجيح الآراء والمفاضلة بينها إنما يكون بالاحتكام إلى الأدلة والبراهين وأصول العلم، وأما الأمثلة ونظرة العين العابرة وإملاءة الحس العارضة فيكون بها استئناس لا احتكام؛ لكون المثال والعوارض موجودة قِبَل صاحب الحق وقِبَل صاحب الباطل، وحيال الراجح والمرجوح.

إي والله فلقد تمنيت هذا، ورجوت لو سلم الدكتور من التناقض العجيب الغريب الذي وقع فيه مراراً، ورماني به جزافاً:

وأنت كما قال الإله فإنما أتيتَ بلفظ ضِعْفه فيك يوجدُ

فمن أول جملة سطرها المعقب قال ص ١٩٧:

«وأود أن أناقشه في شيء انتهى إليه بحثه، لأني أرى الصواب في غير ما انتهى إليه» هذه عبارته الأولى، وفحواها ظاهرة، ودلالتها على عدم التحري وعلى التسرع وغياب التصور الصحيح لموضع النقاش لا تحتاج لاستخبار، فالأمر عنده صواب وخطأ، ومن هنا انطلق وكتب مراجعته وتعقيبه رغبة في الحكمة التي هي ضالة

المؤمن كما قال!!!، وبعد هذا يقول: «إني أجمل موضوع الخلاف بيننا في الآتي: أما أنا فمتابع في رسم تنوين المنصوب لمذهب الخليل المبني على نقط أبي الأسود الدؤلي، وهو رسم الفتحتين على الحرف يتلوها ألف التعويض عنه عند الوقف كما في «رأيت زيداً» أما الباحث الفاضل فمتابع لمذهب اليزيدي الذي يفضله الداني وهو رسم الفتحتين على ألف التعويض كما في «رأيت زيداً» هذا قوله، وإذا كانت الحال على هذه المحجة، وإذا كان هذا وذاك مما قدم الاصطلاح به وعليه، وإذا كنا نخوض لجة خاض غمارها الخليل واليزيدي والداني والثمانيني وابن درستويه رحمهم الله وتناهبوا القول فيها، فهل نحن بين صواب وخطأ أم بين قوي وأقوى وراجح ومرجوح؟ وهل عبارتي حينما قلت ص ١٨٩: «مختاراً ترجيح الأقوى حجة والأظهر علة» هي المتناقضة أم أن التناقض عند من يقول: صواب وخطأ وحكمة وحماقة؟

وليت المراجع تبصر في قول ابن درستويه الذي أوردته ص ١٩٨ حينما قال في شأن الشكل: «واعلم أن المنون المنصوب تنوب ألف عن علامة تنوينه؛ لأنها بدل منه، غير أن الكتّاب قد استخفوا إثبات تنوينه معه كلما كان بعد فتحة، واستعملوه حتى صار عندهم كاللازم، وترك ذلك أجود وباب الشكل واسع كثير التصرف» لو تبصر في هذا لما أدخل ما كنا فيه في دائرة الصواب والخطأ، ولوضعها في إطارها الصحيح، ولعلم أن وضع رمز التنوين على الألف فاش قديم، ولكن ليس لرحلٍ حطّه الله حاملُ.

وكم تمنيت لو أنه بدأ وانتهى وناقش وقد سيطرت عليه فحوى عبارته في ص ٢٠١ حين قال: «ولذلك حسن أن تكون الفتحتان وهما علامة الوصل أولاً ثم الألف بعدهما لأنها علامة الوقف» ليت هذا هو الذي سيطر عليه، فكانت الأمور عنده حسناً وأحسن، ولكن التسرع ما ترك له مدبّاً إلى السلامة.

ولقد رجحت في موضع رمز التنوين مع المنصوب الذي أعقب بألف ما أخذ به

كثير من السابقين كاليزيدي والثمانيني والداني رحمهم الله، وهو ما رآه كثير من المحدثين من وضع الفتحتين على الألف، ورجحت هذا بعلل منها توافر ثلاثة أمور فيه حسب رأيي وهي الشمول والتماسك والاقتصاد، وهذه الأمور لا تخفى على من درس النحو والصرف والإملاء، وهي وإن لم يصرح بها إلا أن مدار الترجيح والتأويل والرغبة في طرد القواعد قائم عليها، والمعقب يرى أن هذه الأمور لم تتوافر فيما رجحت فقال ص ١٩٧ : «فإذا نظرنا إلى الشمول نجد الباحث قد أخل به لأنه لم ينص صراحة على تنوين المقصور مثل «عصًا» و«فتًى» ولم يقل ما شأن هذه الألف في آخره أألف عوض عن التنوين هي أم لام الكلمة فإن تكن ألف تعويض فلم تكتب بالياء في فتى ولم أبقي عليها بعد زوال التنوين عند التعريف مثل الفتى» هذه عبارته، وهي تدل على أنه يسترمي لراميه ويعطي الفرصة لمباريه، وهو ينصر مذهباً دون أن يتذكر الأساس الذي عليه بني، والعمود الذي به دعم.

وليس شأن تنوين المنصوب الذي لم ترسم بعده ألف بموضوع حديثنا، فهو باق على أصله، وموضع رمز التنوين فيه هو الألف وهو محل الإعراب، وقد قال فيه الخرّاز رحمه الله:

وإن يكن ياءً كنحو مفترىً هما على الياءِ كذا النصُّ سرى(١)

وأمر هذا منسجم مع موضع رسم التنوين في الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب الذي لا ألف بعد حرف الإعراب فيه. وليس في هذا حجة على تضعيف ما أقوي وأنصر، بل هو حجة على تضعيف ما يقويه هو فالذين مالوا إلى وضع رمز تنوين المنصوب على ما قبل الألف انطلقوا من علة لو تذكرها لما أورد هذا الكلام الذي قاله مراراً، واحتج به علي تكراراً، فقد ربطوا علامة التنوين بعلامة الإعراب لكونه تابعاً له، وأنت في المقصور حينما تكتب رمز التنوين على ما قبل الألف تجعل رمز الإعراب على غير محل الإعراب، وتجعله على حرف ليس موضعاً له، ثم تربطه

(١) الطراز في شرح ضبط الخراز ٢٦، وسيأتي شرح التنسي له.

بالتنوين، وهذا هو التناقض بعينه، فرمز التنوين مرة على موضع الإعراب، ومرة تقدمه هو ورمز الإعراب على غير محل الإعراب، وحسبك بهذا دليلاً على ضعف ما تريد تقويته، وأما ما أرجحه فعلامة التنوين فيه على محل الإعراب فإن أبدل من التنوين ألف فهو مقرون بما أبدل منه؛ لأن حالاً أخرى قد عرضت، وهذا شأن بقية الحروف المبدلة والمسهلة فالهمزة مثلاً لما سهلت فجعلت واواً كتبت على الواو.

وهذه هي حال القاعدة الإملائية في العربية، فلما وقع الإبدال في التنوين رسم المبدل والمبدل منه متراكبين بحسب ما تقتضيه حالاهما عند الوقف والوصل، ولما كانت الهمزة تسهل متوسطة أو متأخرة رسمت على ما يؤول حالها إليه عند التسهيل.

والسؤال الآن أين الشمول فيما ترجحه أنت؟ هل وضع رمز التنوين «رأيت زيداً» على موضع الإعراب مساوٍ لوضع رمز التنوين على الصاد في «عصًا» وهي ليست محل إعراب؟ هل مراعاة النظير تساعدك وتدعم قولك، هل اجتمعت هذه النظائر فيما تذهب إليه تحت قاعدة واحدة، أم أنها تفرقت وتبددت فمرة التنوين على موضع الإعراب ومرة على ما قبل موضع الإعراب؟

وقد أوردت قول اليزيدي ت ٢٠٢هـ حين رد على الخليل رحمهما الله حيث قال: «ولكني أنقط على الألف لأني إذا وقفت قلت «عليماً» فصار ألفاً على الكتاب، قال: ولو كان على ما قال الخليل لكان ينبغي إذا وقفت أن يقول «عليم» يعني بغير ألف».

وقد علق المعقب على كلام اليزيدي فقال ص ٢٠٠: «وقول اليزيدي ليس بشيء لأمرين: الأمر الأول أن اللغة في الأصل منطوقة، والكتابة مهما كان شكلها تابعة للمنطوق، والأمر الثاني أن القارئ عند الوقف لا يزيل التنوين كما هو الحال في الرفع والجر، ولكنه يحوله إلى الألف الذي يراه آخر اللفظ».

كلام اليزيدي ليس بشيء!! لأنك لا تستحضر الأصول التي منها انطلق، فاليزيدي يستحضر أصل الكتابة في العربية، وهو أن صورة الكلمة ورسمها يكون

بحسب ما تؤول إليه عند الوقف، أما المعقب فهو يناقش المسألة بعيداً عن الأصول التي عليها قامت وارتكزت، ولما غابت عنه الأصول والقواعد الكلية أشكلت عليه المسائل الجزئية، فاليزيدي لم يقل إن المكتوب ليس تابعاً للمنطوق، بل يقول المكتوب تابع للمنطوق، ولكنك لم تعلم المنطوق الذي يرمي إليه ويومئ نحوه، إنه يقصد المنطوق في حال الوقف وأنت تظن أن المنطوق وصلاً ووقفاً يحتكم إليه، وهو على حالٍ متساوية، ونسيت أن شكل الكلمة يكتب بحسب ما يؤول إليه حالها عند الوقف، قال ابن عصفور: «وسبب ذلك أن الخط محمول على الوقف»(١) فالكتابة بنيت على هذا، وبهذا احتج اليزيدي، أما المراجع فلم يفهم مقصد اليزيدي فظن أنه يقدم المكتوب على المنطوق فراح يقول إن اللغة في الأصل منطوقة والكتابة مهما كان شكلها تابعة للمنطوق، وأما الأمر الثاني الذي أورده راداً به على اليزيدي فجهة الاحتجاج به ضد اليزيدي رحمه الله محالة، وهو لم يفصح بها، ولم يبن عنها وأي رد فيه على ما قاله اليزيدي؟ ومن أي جهة ينقض به ذلك المبنى ويحط به ذلك الأساس؟ وليت المعقب توخى الدقة فنسب هذا القول الذي لا معارضة فيه لقول اليزيدي إلى أهله، فقد أوردته في بحثي ص ١٩٧ وهو مذهب الرضي رحمه الله يقول: «وإنما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لأن الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجراً، فلذا كتب في حالة النصب ألفاً؛ لأنه يقلب ألفا فيه»(٢)، ولو تبصر الدكتور إبراهيم قليلاً لأدرك أن ما رد به على اليزيدي في حجته الثانية ينصر قول اليزيدي لأن الألف ما دامت بدلاً من التنوين، فتقديم رمز التنوين التي هي بدل منه مرجوح لا راجح.

وفي ص ١٩٨ يقول: «وإذا نظرنا إلى التماسك أي عدم التناقض وجدناه قد وقع

(١) شرح الجمل ٢ / ٤٣٦، وانظر كتاب الكتاب ١٠١.

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢ / ١٤٣٧.

فيه» ولا أدري أي عيب في ترجيح قول متماسك لا تناقض فيه أو هو أقل تناقضاً من غيره؟ بل إنه المتماسك مع الأصول، الآخذ بمراعاة النظير، ثم يردف قائلاً: «ومن الوهم أن يكون الألف قد سبق التنوين في الرسم حتى يقال: إن الكلمة انتهت بألف فوجب أن يرسم عليها التنوين؛ لأن الألف ليست إلا التنوين وقفاً والوقف إنما يكون بعد الوصل» ويقول ص ٢٠٠: «وقوله هذا يوهم كما أسلفنا أنه سابق في وجوده التنوين وهذا باطل» وهذا الكلام هو من الأدلة الواضحة على أن المعقب فيما يبدو أصيب بأكالٍ فصار يحك الصحيح والسقيم من جسده، وهذا دليل على أنه يناقش مسألة نسي أصولها التي عليها مدار الاحتكام والترجيح، فما من أحد قال: إن الوقف سابق الوصل على الإطلاق فيما أعلم، ولكن ما تستدعيه حال الوصل لا مراعاة له في كتابة ما يوقف عليه في الكتابة العربية ـ أو قد رأيتهم قد احتكموا إليه في نظير هذا حتى تستشهد به في هذا؟ أو قد رأيتهم كتبوا كلمات مثل فيه ـ عنه ـ منه إليه في أمثلة كثيرة متوافرة بحسب ما يقتضيه الوصل حتى تدَّعي أنه الأصل فيصار إليه؟ وقد قدمت لك أقوال العلماء بأن الاحتكام إنما هو بحال الكلمة في الوقف إلا أن يمنع منه ما نع في أمثلة قليلة، فلماذا المداورة والمكابرة؟ ولأي شيء التعلل بما لا يغني ويفيد؟

قد قدمت قول الرضي وابن عصفور رحمهما الله، وها هو قول ابن مالك يشرحه ابن عقيل رحمهما الله فيقول: «ولذا حذف تنوين غير المفتوح نحو: قام زيد ومررت بزيد فلما آل أمر التنوين في هاتين الحالتين إلى الحذف وقفا رسموهما على ذلك، ولم تعتبر لغة من أبدل من التنوين واواً في الرفع وياء في الجر لقلتها، ومدة ضمير الغائب فكتبوا ضربه ومر به بغير واو وياء، وإن كانت المدة ملفوظاً بها لحذفها في الوقف، والغائبين نحو ضربهم ومر بهم في لغة من وصل ميم الجمع، وكذا حذفوا في ضربكم ومَرَّ بكم في لغة من وصل، وكتب بألف أنا لأنهم إذا وقفوا عليه أثبتوا الألف، والمفتوح النون نحو رأيت زيدا لأن الوقف عليه بإبدال

التنوين ألفا، ولم تعتبر لغة من حذف تنوينه لشذوذها»[1] وقد كانت ترتيب النحاة لأبواب النحو مبنياً على أساس متين، فقد جعلوا أحكام الهجاء وقواعده بعد أحكام الوقف؛ لأنهم يعلمون ويدركون أن الهجاء مبني على الوقف، فالمنطوق وقفاً هو المتخذ أصلاً وإن لم يكن في النطق أولاً يا دكتور إبراهيم.

ويقول في ص ١٩٨: «أليس من مخالفة المنطوق أن ترسم على الألف حركة والألف لا تلحقها الحركة ولا تنون» وهذا غريب جداً؛ لأن رسم علامة التنوين على الألف إنما وقع لكونها تنوب عنها وقفاً، والمبدل والمبدل منه في النطق في موقع واحد ومحل واحد، وهي بدل التنوين وليست واقعة عليه نطقا بل هي معاقبة له، فنطقها في حال ونطق الألف في حال أخرى.

ولم يقل أحد إن الحركة لحقت الألف، ولا أنها تنون، وإذا كان النقاش على هذا فإني أسألك عن علة نقلك للتنوين وحركة الإعراب على حرف لا ينون فليس بآخر ولا هو بمحل الإعراب حينما تكتب المقصور فتجعل العلامتين على ما قبل الألف في نحو «عصاً» و«فتًى». فهل الصاد والتاء هما محلا الإعراب حتى تجعل العلامة عليها؟

ثم إن سؤالك هذا لكي تعلم أنه لا مدخل ولا موقع له يجب أن يطبق على النظائر، أم أنك لم تر رمزاً يوضع في الإملاء العربي على رمز آخر إلا رمز التنوين؟ هلا نظرت إلى الهمزة المكتوبة مرة على ألف ومرة على واو ومرة على ياء، هل الهمزة تلحق هذه الحروف أو أنها منها، حتى يمكن أن يقبل استنكارك وضع رمز التنوين على الألف؟

وكم كنت أتمنى لو سلم منهج المعقب في نقده من الخلل فتمنيت أن يكون على محجة واحدة وطريق لاحب حتى لا تتشعب الأمور على القارئ، فالبحث والاختلاف والترجيح إنما هو في موضع رمز التنوين في الاسم المنصوب الذي رسمت بدلاً من تنوينه ألف، ولكن المراجع طالما تنقلت به الأصداء فانحرف يمنة

(١) المساعد ٤/٣٤٧.

ويسرة؛ ولذلك قال ص ١٩٨ : «وكيف سيرسم التنوين مع الاسم (عمرو) في حالتي الرفع والجر أسيرسمه على الراء متابعة للنطق أم على الواو لأن الاسم انتهى بواو» وإنني أتساءل هل يعلم المراجع خلافاً في موضع رسم علامة التنوين مع المرفوع والمجرور والمنصوب الذي لم يعقب بألف؟ هل يدرك خلافاً حتى يتساءل أو يكون لتساؤله قبول؟ أو لافتراضه موقع؟ هل عارضت هذه الحال حال أخرى كالذي حدث في المنصوب المتلو بألف؟ هل هنا حالان يمكن أن يكون بينهما اختيار أو ترجيح أو مفاضلة كالحال التي تكون مع المنون المنصوب؟

هذا غريب، والأغرب هو قوله «أم على الواو لأن الاسم انتهى بواو» واضح أنه يقيس هذه الواو بتلك الألف. فهل هذه من تلك بشبه أم هل بينهما مناسبة؟ وهل من قائل إن الاسم ختم بهذه الواو؟ أو أنها منه وصلاً أو وقفاً حتى يعارض حالها بحال الألف المنطوقة وقفا؟!!! أوما عرف وأدرك أنها علامة للعين لا للنطق؟

وإن كان يعتقد أنهما من باب أو أن الاسم بها ختم فلقد ختمت أسماء كثيرة بفاصلة أو نقطة أو علامة تعجب. . .إلخ وهذا صرف جديد، وعلم أصوات مستأنف ما صاح في حَجَراته إلا الدكتور إبراهيم الشمسان، ولو فزع الدكتور إلى الوزن لأدرك أن وزن «زيداً» هو «فعلا» فالألف من الكلمة وأن وزن «عمرو» هو «فَعْل» والواو ليست من الكلمة ولعرف ألا تشابه ولا تناظر.

ويقول المراجع ص ٢٠٠ في كلام مكرور: «ولا يخفى ما في جعل الألف كرسياً للحركة من إزالة للحركة عن الحرف المتحرك فالكاتب بوضعه الفتحتين على الألف لم يرسم تنويناً بل الحركة والتنوين»، وهو يقول هذا، ثم يقول ص ٢٠٧ : «وأعود إلى القول إن رمز تنوين المنصوب هو مجموع الفتحتين والألف فليس على هذا القول واقعاً بين حرفين على الصحيح» هذا قوله في موقع آخر ـ ولو ناقشته واستدللت عليه بقوله الثاني لما كنت مؤاخذاً، ولكنت أرد كلامه بكلامه، لكنني لا آخذ بقوله الثاني الذي ما قال به سواه، وإنما أوردته تذكيراً له بإبرامه ونقضه

وحوره وكوره، فمرة الفتحتان رمز للحركة والتنوين، ومرة مجموع الفتحتين والألف هو رمز التنوين.

ولكن ردي لقوله هو أن من أخر علامة التنوين لم يؤخر علامة الإعراب، إن علامة الإعراب باقية في موقعها نطقا، ولا يمكن على لسان متعلم أو أمي أن يظهر سواها والأولى بالدلالة عليه هو التنوين فكان تأخيره وجعله على ما يبدل منه أدعى، وهو المحتاج إلى علامة، وأما الإعراب وهو النصب فهو حاصل لابد من ظهوره نطقاً، ووجود الألف يستدعيه فهو لا يحتاج إلى إبراز علامته، والشكل في العربية إنما يكون للمحوج فقط، وليس كل حرف يضبط.

وعلام تتساءل هذا التساؤل أو لم ترجح في حال المقصور أن تنقل العلامتان إلى ما قبل الألف وهو ليس محل تنوين ولا محل إعراب؟

وأما إيراد المرفوع والمجرور هنا فلا باب لإيراده، فمعهما حذف الإعراب والتنوين ومع المنصوب بقي الإعراب وحول التنوين ألفا، فالحال لا تتناظر ولا تتشابه، ثم يقول بعد كلامه ذاك: «وكون الألف كرسيا يحمل الفتحتين يلغي وظيفته وهي أنه التنوين نفسه وقفا» وأنا أذكره بحال الهمزة فهل كتابتها على الألف أو الواو أو الياء ألغى كيان أحدهما حتى يجوز قولك أو تصح دعواك؟

وهل قال بهذا أحد أو سبق إليه وهم، أو أشير إليه أو دل عليه في تاريخ الكتابة العربية؟

ويقول في ص ٢٠٢: «وتجاهل الباحث حجة أخرى وردت في البحث المنشور في المجلة الثقافية، وهي مرجع أحال إليها في حواشيه، وهي متعلقة بأمر الاطراد في رسم التنوين، وهي قولي: وتنوين المنصوب يرسم على همزة آخر الاسم وكذلك إن جاءت بعد ألف يرسم على الهمزة: خطأً، جزاءً، ولو كان الرسم على الألف أولى ما حذفت».

والمعقب يشير إلى ما كتبه في جريدة الجزيرة بعد أن وصله بحثي لتحكيمه، ويعد كتابة خطأ وجزاء مما يحتج به لإضعاف مذهب كتابة رمز التنوين على الألف.

وهذا الكلام قد تركته وتجاهلته كما قال؛ لأني لم أر فيه حجة يمكن أن تناقش، وشأن الاحتجاج به أو بالمرفوع أو المجرور شيء واحد، فلم يعارض الحال هذه شيء فيصار إليه ـ أما المنصوب الذي كتب بعده الألف فقد عارضه ما استوجبه الوقف وألفه ثابتة باقية، أما ألف خطأ وجزاء فهي لا تكتب وما يستوجبه الوقف قد حذف، فقد اصطلح أكثر الكتاب في العصور المتأخرة على حذف الألف المبدلة من التنوين فيه ـ ومع هذا فمن يثبت الألف يجعل رمز التنوين عليها، ولعلك تعود إلى كتاب الكتاب[1] لابن درستويه، وفي صبح الأعشى أنقل لك قول القلقشندي حتى تعلم أن لا حجة فيما احتججت به، يقول: «إلا إن كان منوناً منصوباً فيكتبه البصريون بألفين، والكوفيون وبعض البصريين بواحدة، وهذا إن كان حرف العلة ألفاً، نحو: سماءا، الألف الواحدة حرف علة، والأخرى البدل من التنوين»[2]، وعلى هذا فالمعقب يحتج بشيء لم يكن القدماء رحمهم الله بمجمعين عليه ولا هو بموضع اتفاق بينهم، وأما قولك «لو كان الرسم على الألف أولى ما حذفت» فعلة حذف الألف المبدلة من التنوين مع الهمزة التي كتبت على ألف أو وقعت بعد ألف، مع أنه ليس محل إجماع عند القدماء، ليست هذه، بل هي كراهيتهم لاجتماع ألفين في الخط مثل سمعت نبأً ولبست رداءً والأصل «نبأاً ورداءاً» وهذا مستفيض في كتب الإملاء[3].

ولقد ذكرت أن الكتابة العربية في جميع مراحلها تجعل البدل والمبدل منه والعوض والمعوض عنه والمسهل والمسهل عنه في مكان واحد عند الكتابة، فالهمزة لما سهلت إلى الياء رسمت على الياء، وليس من الصواب أن يشذ التنوين عن هذا فقال المعقب: «ووددت لو مثل للبدل والمبدل منه والعوض والمعوض عنه؟ وقد أثار

(١) ص ٣٩، ١٠٧.

(٢) صبح الأعشى ٣/٢٠٩.

(٣) انظر كتاب الكتاب ٦٩، أصول الإملاء ٦٣.

تساؤله استغرابي؛ لأن موقع سؤاله ليس هو الاستفسار، بل موقعه التحدي وادعاء الاستحالة، وكأنه لا يعلم أن موضوع حديثنا على هذه الطريقة، وكل الأمثلة من هذا النحو، أولا يدرك أن ما نحن فيه تعويض وإبدال؟ يقول ابن منظور: «ومنها ألف العوض وهي المبدلة من التنوين المنصوب إذا وقفت عليها، كقولك رأيت زيداً وفعلت خيراً وما أشبهها»(١) وهل نسي ألف العوض المبدلة من ياء المتكلم والمندوب والمستغاث، أوجدها تجعل في غير مكان ما عوض بها عنه عند الكتابة. وقد قدمت له أمثلة للتسهيل وهو من الإبدال بسبب، وهو في كل حديثه يتحدث عن رسم الألف وينعت إبدالها بأنه تعويض، وفي كل كتب الإملاء فصول معقودة للحديث عن البدل وفصوله(٢) فعلام سؤال التحدي ومنطق الاستحالة؟

وقد أورد حجة أخرى حينما قست التنوين مع الألف على الهمزة مع ما تسهل إليه فيقول ص ٢٠٣: «وأقول إن هذا القياس قياس مع الفارق فالهمزة حرف وأما الفتحتان فهما من حيث الرسم حركة» هل كتابة الهمزة بهذا الشكل (ء) هو الذي أبقاها حرفا؟ فهي عندك حرف لأجل أنها رسمت بهذا الرسم، وهل كتابة التنوين والرمز له بتضعيف العلامات هو الذي صيره حركة؟ وأخرجه عن طبيعته الصوتية مع السواكن فدخل في الصوائت والحركات، ليته في هذا أحال إلى مرجع أو أدلى بحجة، أو وضح وجه الافتراق والتباين.

وقائل هذا الكلام هو الذي يقول في الصفحة نفسها: «ومن المغالطة الخلط بين الصوت والرمز، فالتنوين وإن يكن صامتا فقد رمز له بحركة» وإخال أن هذه هي المغالطة بعينها فمرة الهمزة حرف، والفتحتان من حيث الرسم حركة، ومرة التنوين صامت رمز له بحركة، ومرة الفتحتان والألف مجموعها هو رمز التنوين!!!

وفي تعقيب الدكتور إبراهيم ص ٢٠٣ يقول: «إذ لم يعهد رسم حركة الإعراب

(١) اللسان، الألف اللينة.

(٢) ينظر كتاب الكتاب ٩٥ وما بعدها.

على غير حرف الإعراب» وإذا كان هذا هو المسلم له والمعمول به فليته يفسر لي سرّ تقديمه علامة الإعراب في المقصور، وسر الاحتجاج به والاتكاء عليه.

ولقد كرر هذا حين قال ص ٢٠٤: «ولا أحد يزعم أن التنوين يوضع على حرف ليس بآخر بل يوضع على حرف الإعراب الذي هو حرف آخر» هذا هو كلام من كان يعترض على الشمول الذي أقول به في أول صفحة تحدث فيها، وأقول إنك من زعم، وما أسرع ما نسيت حديثك عن وضع الإعراب والتنوين على ما ليس بآخر!

بأي لسان يقال أو يحتج إن الصاد في «عصا» ونحوها هي الآخر؟ ألست أنت من يرى جعل الفتحتين على الصاد وهي ليست بآخر ولا محل إعراب؟

ويقول في ص ٢٠٤ متحدثا عن شأن العرب في الوقف على المنصوب «وأما في حالة النصب فقلة من العرب (ربيعة) تحذف التنوين والحركة معاً، وأما جمهورهم فلا يحذفون الحركة بل يحذفون التنوين وحده ويمطلون الفتحة فتسمع هذه الفتحة الطويلة التي هي عوض بطولها من التنوين».

وإشفاقاً تمنيت لو لم يستطرد بهذا الكلام، لأني رأيته لا يقف على رأي مجمعاً عليه حتى يسارع في نقضه والهروب منه والتحول عنه، ففي أول عبارته يرى أن هذه الألف هي حركة الإعراب ممطولة، وحينما أراد إنهاء عبارته قال: «التي هي عوض بطولها من التنوين» بأي رشى ينزع؟ وبأي دليل يحتج؟ وفي ص ٢٠٣ يقول: «ولكنك بجعلك الألف وحدها تري القارئ أن التنوين وحده تحول إلى ألف».

وفي ص ٢٠٧ يقول: «إن رمز تنوين المنصوب هو مجموع الفتحتين والألف».

وفي ص ١٩٨: «لأن الألف وقفا ليست إلا التنوين».

هذه هي أقواله، مرة بهذا يقول، ومرة بذاك، ولم يقف في شأن هذه الألف على جادة، وإذا كان ميله إلى أن الألف هي الفتحة ممطولة، فلماذا يوهم اليزيدي والداني والثمانيني وكل من ينتصر لجعل رمز التنوين عليها؟ ولماذا يصر على الاحتجاج لجعل رمز التنوين على حرف الإعراب، وهو بكلامه عن المطل وتمسكه

بوضع رمز التنوين على الحرف السابق للألف الممطولة في رأيه كمن يجعل حركة الإعراب بعد التنوين ويجعله لاحقا به، فهو يرسم علامة التنوين على الدال من «زيداً» ثم يقدر أن الألف هي حركة الإعراب ممطولة، وبهذا يكون حسب زعمه رمز التنوين سابقاً للحركة، وكل العلماء يجعلون التنوين لاحقا بالإعراب لا العكس.

ويورد المعقب ص ٢٠٥ قولي: «إن رسم المصحف وشكله لا يصح أن يكون حجة لدعم هذا الرأي وتقويته وذلك لأمرين:

أن رسم المصحف ليس مما يقاس عليه يقول ابن درستويه: «وجدنا كتاب الله عز وجل لا يقاس هجاؤه ولا يخالف خطه ولكنه يتلقى بالقبول على ما أودع المصحف.....».

ثم يعقب بقوله: «وليس في ذلك إشارة إلى الحركات.... ومعنى هذا أن الباحث يناقض نفسه ويحمل قول ابن درستويه ما لا يحتمل» وهذه قراءة رديئة وتجن ظاهر، وتحميل لقولي ما لا يحتمل إطلاقا وتمويه على القارئ بحذف أحد الأمرين اللذين أوردتهما حجة، ولكن المعقب عياذا بقرملة، حذف ما تعلق من قولي بالشكل وجعل قولي جميعه متعلقاً بالرسم، وعبارتي هي «إن رسم المصحف وشكله لا يكون حجة لدعم كتابة رمز التنوين على ما قبل الألف».

فحديثي عن رسم وشكل وقد عللت بأمرين أحدهما يتعلق بالرسم وهو قول ابن درستويه، والثاني متعلق بالشكل وهو ما أشار إليه الداني والخراز والتنسي، فقد نصوا على أن رمز التنوين موضوع على الألف عند من تقدم، وعلى ما قبل الألف عند من تأخر ـ والمعقب حذف ما جعلته ثانيا، وجعل حديثي عن قول ابن درستويه شاهدا على رسم وشكل ـ وهذه مغالطة منه، والمنهج السليم في النقد والتعقيب هو محاكمة العبارة المنقودة تامة الإيراد سليمة من التنقص والإخلال، ولكنه الأكال الذي يدعو إلى حك السليم والسقيم.

وحين تحدثت عن موضع رسم رمز التنوين وعلمه في القرآن الكريم قلت على وجهين:

أ- على الألف عند من تقدم.

ب- على ما قبل الألف عند من تأخر، وأوردت كلام الداني والخراز والتنسي. فقال معقباً ص ٢٠٦:

«وأقول إن الداني لم يوضح ذلك على الصورة التي فهم منها الباحث ما فهم ولنسأل أنفسنا أهناك أقدم من نقط أبي الأسود الذي تابعه عليه الخليل وكتبت عليه مصاحف كثيرة فكيف يوصف مثل هذا بأنه فعل المتأخرين ومع ذلك فقوله إن الاحتجاج بفعل السلف أقوى مردود لأن فعل السلف عمل بشري قابل للتطوير والتحسين».

ثم يقول في ص٢٠٩: «إن وضع التنوين على الحرف هو مذهب الجمهور من النحاة أيضاً ومن أشهرهم الخليل بن أحمد وقد اشتهر في المصاحف المتقدمة والمتأخرة، وليس كما قال الباحث مما يوهم القارئ فقد ابتدأ العمل به منذ أبي الأسود والخليل من بعده.

... والباحث بقوله ذلك يحمل أقوال الداني ما لا تحتمل ويزعم مزاعم تخالف ما نعرفه من حقائق التاريخ فهو يزعم أن مصاحف الصحابة التي اطلع عليها الداني وأبو داود تضع التنوين على الألف فكيف يكون هذا والنقط لم يستحدث إلا في وقت لاحق كما هو مشهور من عمل أبي الأسود».

نصان شاهدان على الأكال العجيب، نصان ليس فيهما إلا الادعاء بمعرفة التاريخ وحقائقه، نصان لم يوثقهما صاحبهما بمرجع أو نقل، بل دعوى بلا حجة وصراخ ليس له من معنى إلا أنه تنفيس عن الكربة التي أصيب بها المراجع، لما لمس وأدرك أن هناك ما يخالف مسلمات لديه توهمها حقائق فصار يدافع عنها.

هل قال أحد ممن شدا حقائق التاريخ إن جمهور النحاة على ما ترجح أنت؟ أنا أوردت لك قول اليزيدي والثمانيني وابن درستويه والداني والخراز والتنسي، وهؤلاء يقولون إن النقاط من أهل البصرة والكوفة والمدينة على ما أرجح، وأنت لم

تورد إلا القول الذي رواه الداني عن الخليل وهو يدل على مذهب الخليل وحده رحمه الله.

أنا حينما أقول قال الجمهور أنقل لك عبارة الداني والخراز والتنسي، وحينما أقول هو الفعل المتقدم إنما أقول بقولهم وأعرض نصوصهم، وأنت تقول إنه فعل الجمهور فهل تؤيد هذا بنص؟ وتقول: إنه فعل أبي الأسود فهل تؤيد هذا بمصدر؟ وتقول: إن وضع رمز التنوين على ما قبل الألف هو المتقدم فهل تؤيد هذا بنقل - وإلى القراء النصوص التي عنها صدرت أنا حتى لا يبقى مجال بأني أزعم أو ادعي، ويبقى أنك تزعم وتدعي إلى أن تنقل لنا نصوصاً بأن ما تشير إليه هو المتقدم وهو الأول.

يقوال الداني: «فأما المنصوب المنون فإنه يبدل منه في حال الوقف ألفاً لخفته، وكذلك جاء مرسوماً في الكتابة، دلالة على ذلك واختلف نقاط المصاحف في كيفية نقطه على أربعة أوجه:

فمنهم من ينقط بأن يجعل نقطتين بالحمراء على تلك الألف المرسومة، ويعري الحرف المتحرك منهما، ومن إحداهما، وصورة ذلك كما ترى: «غفوراً رحيماً».. وكذا إن كان الاسم المنون مقصوراً، وصورت لامه ياء دلالة على أصله يجعلون النقتطين أيضاً على تلك الياء، لأنها تصير ألفاً في الوقف، وذلك في نحو قوله: «هدىً»... وشبهه، وهذا مذهب أبي محمد اليزيدي، وعليه نقاط أهل المصرين، البصرة والكوفة، ونقاط أهل المدينة»[1]، ثم يقول بعد أن رجح هذا المذهب بعلل ذكرها: «وهذا المذهب في نقط ذلك أختار وبه أقول، وعليه الجمهور من النقاط»[2].

هذا هو قول الداني رحمه الله، فهل ألام حين قلت: إنه فعل الجمهور وهو

(١) المحكم.

(٢) السابق.

المتقدم مع قول الداني رحمه الله الذي قال عنه حسين الرجراجي: «إذ لا حجة بالمصاحف الموجودة بين أيدينا، وإنما الحجة بالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة رضي الله عنهم، وهي التي اطلع عليها أبو عمرو الداني وأبو داود وغيرهما من الشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن»(١).

ويقول الخراز في منظومته:

وإن تقفْ بألفٍ في النَّصْبِ ... هما عليه في أصحِّ الكُتْبِ
سواء إن رُسْم أو إن جاءا ... وهُوَ ملحقٌ كنحو ماءا
وإن يكن ياءً كنحو مفترىً ... هما على الياءِ كذا النصُّ سرى(٢)

ثم يشرح التنسي هذه الأبيات ويقول: «واختياره لهذا الوجه اقتداء فيه بالداني وأبي داود وهو مذهب أبي محمد اليزيدي وجرى به عمل الجمهور وعليه نقاط المدينة والكوفة والبصرة، ووجهه أنه لما تقررت ملازمة التنوين للحركة بحيث لا يفترقان، وكان الألف علامة التنوين في الوقف، استدعى كون علامة التنوين من الحركتين عليه، إذ هي علامة الوصل، وهو علامة الوقف والحرف يستدعي كون حركته فوقه، والغرض أن الحركة والتنوين متلازمان، فلم يكن بد من تعرية أحدهما وجعل الحركتين على الآخر، فاختير جعلهما على الألف، محافظة عليه، لئلا يتوهم فيه الزيادة إذ لا وجود له في الوصل، وتعرية الحرف المحرك لا يتوهم معها سوى احتمال كونه ساكناً، وذلك يندفع بالتنوين، إذ الجمع بين الساكنين ممتنع»(٣).

هذا جزء من كلامه رحمه الله شارحاً قول الخراز، فهل مع هذا يجوز تعلل بما لا يكون، ورمي لي بأني حملت الكلام ما لا يحتمل، أو أني نسبت إلى جمهور العلماء رأياً ليس لهم؟؟.

(١) عن تنبيه العطشان في مختصر التبيين ١ / ١٤.

(٢) الطراز في شرح ضبط الخراز، ص ٢٦ وما بعدها.

(٣) المصدر السابق، ص ٣١ وانظر ما بعدها.

ومع هذه النصوص أعتقد أني لم أشاطرك الوهم والزعم وتحميل الأقوال ما لا تحتمل، ولم أقاسمك ادعاء بأن الجمهور على شيء وهم على خلافه، ولم أصافنك الجهل بحقائق التاريخ، بل فزت بهذه وحدك، فإن كان عندك نصوص تقابل هذه فهاتها، وردك على من أوردت أنا أقوالهم لا علي، وأنا ناقل مستشهد، وفي بحثي كله أرجح وأقوي، وأنت تصحح وتخطئ، وشتان بين المنهجين.

وإن كنت تفهم مما قالوه غير أن وضع رمز التنوين على الألف هو المتقدم فهات ما عندك، وحلل لنا هذه النصوص، وتجنب الهمهمة والجمجمة، وقل لنا ما تأويل عبارة الداني رحمه الله، وماذا تحتمل عبارة الخراز والتنسي غفر الله لهما.

والدكتور إبراهيم لا يدرك بُعْد ما بين ضبط أبي الأسود وضبط الخليل فقد أكثر في بحثه من تكرار «وهو المعمول به من أيام أبي الأسود والخليل»، ويظن أن ضبط الخليل أدرج في المصحف في وقت مبكر، وليعلم أن ضبط أبي الأسود هو الذي يتكلم عنه الداني، وهم يسمونه فعل السلف؛ لأن أبا الأسود رحمه الله عاصر الصحابة وأحدث الضبط ومن الصحابة من أشار عليه به، فعبارتك «فهو يزعم أن مصاحف الصحابة التي اطلع عليها الداني وأبو داود تضع التنوين على الألف فكيف يكون هذا والنقط لم يستحدث إلا في وقت لاحق كما هو مشهور من عمل أبي الأسود»، لا مصداقية لها ولا محل لقولك كيف يكون؟ وقد سهوت عن حقائق التاريخ، وضبط الخليل هو الذي يسمى ضبط الشعر وقد تأخر إدخاله المصحف؛ لأن الخليل رحمه الله وكذلك غيره من العلماء رأوا أن ضبط من أدرك الصحابة أولى بالاتباع، بل إن الخليل رحمه الله قد تحرج من إدخال ما أحدثه من تطوير وزيادة في الشكل في المصحف تمسكاً منه بفعل من سبقه ممن عاصر الصحابة وكتب ضبط المصاحف تنص على هذا صراحة(١).

وفي ص ٢٠٩ يقول: «والعجب من تناقض الباحث حيث يقول إنه لا يقاس

(١) انظر: الطراز في شرح ضبط الخراز.

على كتابة المصحف حين يرد التنوين على الحرف ويستشهد بكتابة المصحف حين يؤيد التنوين على الألف وهذا خلل منهجي بالغ». وأحمد الله أنه نقل عبارتي التي كتبت، ورأيت أنها مما يرجح وضع رمز التنوين على الألف؛ وأنا فيها لم أستشهد بما في المصحف، لأني أثبت من خلال أقوال العلماء أن كتابة المصحف عند من تقدم توضع فيها الفتحتان على الألف، وعند من تأخر توضعان على ما قبل الألف، ولكن يوم أن عرفت السابق وهو وضعها على الألف استأنست به وجعلته مما يرجح، ولم أقل كان في القرآن كذا، وإنما قلت: «ومذهب السلف من كتاب المصحف الشريف» والحجة هنا بالتقدم والتاريخ، ولكن الرأي الدبري مُحَكَّم والهوى غالب.

وفي ص ٢٠٨ يقول: «لأن المنطوف إما نون في الوصل أو ألف في الوقف ولو أريدت المطابقة قياساً على نطق الأصوات لكان يجب إخراج الألف متلوا بالتنوين لأن كل حرف تحمل حركة نطقت بعده».

ولا جدال في أن موقع الحركة بعد الحرف الصامت الساكن، وهذا مقرر في كتب التصريف والأصوات، وابن جني رحمه الله قد قرر هذا ودعَّمه، ولكن السؤال عن موقع هذا التعليل مما قبله، هل الألف تتحمل حركة حتى تقاس على غيرها؟ هل الألف تنون حتى يتلوها التنوين؟ هل سمعت بقائل لهذا؟ هل دلك عليه تجربة وتحليل صوتي؟ هل هذا الكلام ينصر به حق أو يقرر به صواب.

وقد عرضت مما رجحت به وضع رمز التنوين على الألف رأياً قلت فيه: إن الحرف الذي قبل الألف يشدد والتشديد علامة إدغام ولا يمكن أن توضع الشدة فوق الألف، وإنما هي على الحرف المدغم، ولو وضعنا التنوين مع الشدة لصار على الحرف الواحد ثلاث علامات إحداها للدلالة على الادغام، والثانية للدلالة على الإعراب والثالثة للدلالة على التنوين، ودفع هذا الإشكال يمكن في أن توضع الشدة على الحرف المشدد بإبقائها في محلها، وأن يوضع رمز التنوين على الألف»

هذا رأيي وقد عرض له المعقب مرتين تطويلاً وبلا حجة في ص ١٩٨ وص ٢٠٩ .

وسأبادر بإيراد قوله الثاني حتى يعلم في أي واد هو فقد قال: «وأقول كنت عرضت لهذا في مقدمة المراجعة أعلاه، وأزيد هنا أن هذا أمر لا ينتهي منه العجب، أليس هذا الإشكال حاصلاً عند الرفع والجر كما في ردٌّ، بردٌّ».

هذه عبارته وتأمل معي أيها القارئ في قوله: لا ينقضي منه العجب ثم تأمل إقراره في الجملة التي تليها بأنه إشكال حاصل عند الرفع والجر، وتأمل معي نفيه للإشكال في قوله «أما الزعم بأن رسم الشدة مع التنوين على الحرف المشدد المنون فيه اجتماع لثلاث علامات فليس هذا بمشكل أبداً وما جهة الإشكال فيه.... وما المشكل أن ننظر إلى الشدة والتنوين على أنهما علامة».

هل في مثل هذا الكلام منطق أو حجة، أم أنه فعل الأكال، ولهاث المتحير، بأي حبل أمسك مع هذا المراجع المعقب؟ أفي المسألة إشكال أم ليس فيها إشكال.

هل أنا المتناقض في موقفي من رسم الشدة أم الذي يقول هذا الكلام هو المتناقض؟

إنني أقول إن اجتماع العلامات والرموز وتعددها بحيث تصل إلى ثلاث علامات في مثل «ردًّا وشدًّا» على حرف واحد فيه إشكال، فالشدة وعلامة الإعراب وعلامة التنوين كلها على حرف واحد، والأقوى والأرجح عندي أن تكتب «ردّاً» و«شدّاً» فتفرق العلامات، وأما ردك بأن المشكلة مع المرفوع والمجرور فليس بمقبول لأن الحال هنا حال اضطرار ولا محل لهذه العلامات جميعها إلا على الدال، وأما هناك فأنا بين رأيين كل منهما وارد فالتنوين إما أن يجعل مع الشدة على الدال فتجتمع ثلاث علامات، أو يفصل عن الشدة ويوضع على الألف وبهذا تفرق العلامات. ومن هنا مضيت أختار وأرجح.

وأما قولك وما المشكل أن ننظر إلى الشدة والتنوين على أنهما علامة كتابية واحدة مركبة، فالفتحة وحدها علامة والفتحتان علامة، والفتحتان مع ألفهما

علامة والشدة مع الفتحتين والألف علامة» فكلام يأباه ويرده مدلول تلك العلامات، فلكل رمز دلالة وإشارة، وهذا كلام اعتباطي ليتك تأملت جدواه على المتعلم المبتدئ والشادي قبل إيراده، ولقد صدقت بعده يوم أن قلت:

«ومهما يكن من أمر فإن مثل هذا النقاش متى اتخذ هذا المسلك انحرف إلى شيء من السفسطة».

أقول لقد صدقت في هذا كل الصدق، فقد أومأت إلى نقاشك بما يحق أن يومأ إليه به.

وفي الختام أقول إنني حين عرضت الآراء المختلفة في موضع رسم علامة التنوين ناقشتها في دائرة الراجح والمرجوح والصواب والأصوب، وكنت مستحضراً لأقوال العلماء السابقين رحمهم الله مستشعراً حال الكتابة وأنها قائمة على الاصطلاح، ولم أناقشها كما فعل المعقب في دائرة الصواب والخطأ فراح يفسر قول الداني على غير دلالته مرة، وراح يسم «بلا شيء» قول اليزيدي أخرى، وما رأيته مرة في تعقيبه أحال على مصدر أو فزع إليه أو استنجد به، أو قوى رده برأي أو قول لغيره، أو استند إلى النظير أو إلى القاعدة العامة في الكتابة العربية، وهذا مما يزيد تمسكي بما رجحت والحمد لله رب العالمين.